المرحلة الثانية/ المحاضرة الثالثة

المفعولُ الْمُطْلَقُ

دَلاَلَةُ المصدرِ ، وتعريفُه

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْــلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

س١- عَلاَمَ يدلُّ المصدر ؟ وما تعريفه ؟

ج١- المصدر يدلّ على أحد مدلولي الفعل ، وهما : الحَدَثُ ، والزَّمان . فالفعل قام (مثلا) يدل على الحدث ، وهو (القيام) ويدلّ على الزمن الذي حَدَث فيه القيام ، وهو : الزمان الماضي ، وكذلك الفعل المضارع (يقوم) يدل على القيام في الحال ، أو الاستقبال ، وكذلك فعل الأمر (قُمْ) يدلّ على القيام في الاستقبال ، والمصدر يدلّ على (الحدث) فقط ، وهو أحد مدلولي الفعل . وهذا هو مراد الناظم بالبيت السابق ، وقد مثَّل لذلك بالمصدر (أَمْنٍ) فإنَّه أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ) .

فتعريف المصدر إذا : هو ما دلّ على الحدث مُجرَّداً من الزَّمن .

س٢- ما تعريف المفعول المطلق ؟ و لم سُمي مُطلقاً ؟

ج٢- **المفعول المطلق** ، هو المصدر الْمُنْتَصِبُ توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو بياناً لِعَدَدِه .

فمثال المؤكِّد لعامله قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ وكقولك : ضربْتُ زيداً ضرباً .

ومثال المبيِّن لنوعه قوله تعالى : ﴿ وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا ﴾ وكقولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ .

ومثال المبين لعدده قولك : سجدتُ للهِ سَجْدَةً ، ضربتُ زيداً ضربتين .

وسُمِّي مفعولا مطلقا ؛ لأنه يَصْدُقُ عليه لفظ (المفعول) دون أن يَتَقَيَّدَ بحرف جر ، أو غيره ، فهو مطلق غير مقيد بخلاف غيره من المفاعيل ؛ فإنها لا يصدق عليها اسم (المفعول) إلا مُقَيَّداً بحرف جر ، أو ظرف ؛ فيقال : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

س٣- ما الفرق بين قولنا: مصدر منصوب، ومفعول مطلق منصوب ؟

ج٣- النحّاة يُسَمُّون المصدر المنصوب الدالّ بنفسه على أحد أنواعه الثلاثة : (التأكيد ، والنوع ، والعدد) يُسمونه : المفعول المطلق .

فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب ، نحو: فهمت فهماً ؛ نقول : مصدر منصوب ، أو : مفعول مطلق منصوب .

أما إذا كان نائبا عن المصدر ، نحو : فهمت كُلَّ الفهم ؛ فنقول: نائب عن المصدر منصوب ، أو : مفعول مطلق منصوب ، ولا يصحّ أن تقول : مصدر منصوب ؛ لأنه ليس بمصدر .

وقد يكون مصدراً ولكنه ليس مصدراً للفعل المذكور ، نحو : ابتَسَمْتُ تَبَسُّماً ، ونحو : جلستُ قُعوداً ، فهذا أيضاً لا تقول في إعرابه : مصدر منصوب .

عامل النَّصب في المفعول المطلق

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْــلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَــوْنُهُ أَصْلاً لِهَــذَيْنِ انْتُخِبْ

س٤- ما عامل النصب في المفعول المطلق ؟

ج٤- ينصب المفعول المطلق بأحد أمور ثلاثة ، هي :

١- **المصدر** . وهذا مراد الناظم بقوله : " بمثله " (أي : ينصبه مصدر مثله) نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ وكقولك : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ضرباً شديداً . فضرباً: مفعول مطلق ،ناصبه المصدر: ضَرْبك .

٢- **الفعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ .

٣- **الوصف** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ وكقولك : أنا ضَارِبٌ زيداً ضرباً .

س٥- ما مراد الناظم بقوله : " وكونه أصلا لهذين انْتُخِبْ " ؟ وضِّح ذلك تفصيلا.

ج٥- يريد أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وفي المسألة خلاف على آراء، أهمها اثنان :

١- **مذهب البصريين** : أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه .

٢- **مذهب الكوفيين** : أنَّ الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن من شأن كل فرع أن يتضمَّنَ الأصل وزيادة ، والفعل فرع بالنسبة إلى المصدر ؛ لأنه يتضمن المصدر (أي : الحدث) مع زيادة الزمان ، وكذلك الوصف فرع بالنسبة إلى المصدر؛ لأنه يتضمن المصدر ، والفاعل. فكلٌّ من الفعل ، والوصف تضمَّن الأصل ، وهو المصدر مع زيادة الزمن في الفعل ، وزيادة الفاعل في الوصف .

س٦- ماذا يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ؟

ج٦- يشترط فيه ثلاثة شروط ، هي :

١- أن يكون الفعل متصرفا . أمَّا الجامد ، كعسى ، وليس ، ونحوهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

٢- أن يكون تامًّا . أما الناقص ،ككَانَ ، وأخواتها فلا ينصب المفعول المطلق .

٣- ألاّ يكون مُلْغًى عن العمل . فإن أُلْغِي عن العمل ، كظنّ ، وأخواتها إنْ توسّطت بين المفعولين ، أو تأخّرت عنهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

س٧- ماذا يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق ؟

ج٧- يشترط فيه شرطان ، هما :

١- أن يكون متصرفا .

٢- أن يكون الوصف اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صيغة مبالغة فإن كان الوصف اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق ، وإن كان صِفَة مُشَبَّهة فقد منعها قومٌ حَمْلا لها على اسم التفصيل ، وأجازها آخرون ، منهم ابن هشام .